

الشركات التجارية

تعد الشركات التجارية الأسلوب أو التقنية الأنسب لإنجاز أي مشروع اقتصادي لما لها من مزايا تنظيمية وقانونية وكذا لاستيعابها لمختلف القطاعات الاقتصادية وللمؤسسات بمختلف أحجامها، وورد تعريفها على أنها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع يستهدف الربح من خلال تقديم حصة من مال أو عمل، واقتسام ما قد ينشأ عن المشروع من ربح أو خسارة.

وتنقسم الشركات من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به إلى شركات مدنية وشركات تجارية، وتنقسم الشركات التجارية بدورها ومن حيث قيامها على الإعتبار الشخصي أو المالي إلى شركات أشخاص وشركات أموال وشركات ذات طبيعة مختلطة.

والشركة التجارية وحدها هي التي تكتسب صفة التاجر، وتحمل الإلتزامات المترتبة على هذه الصفة وتخضع لنظام الإفلاس متى توقفت عن دفع ديونها التجارية.

في حين أن الشركات المدنية يمكن أن تتخذ أحد الأشكال الخاصة بالشركات التجارية. وعليه سنقوم بدراسة أنواع الشركات التجارية أولاً ثم التركيز على الأحكام القانونية التي تحكم الشركات التجارية في التشريع الجزائري أي القانون المدني والقانون التجاري.

أهمية الشركات التجارية

تكمن أهمية الشركات التجارية في أن مزاولة التجارة لا تقتصر على التجار الأفراد فحسب بل تمتد أيضاً إلى الشركات بمختلف أشكالها وذلك في إطار قانوني منظم.

الشركات التجارية و ان كانت اقل عددا من التجار الافراد الا انها تقوم بدور فعال في ازدهار التجارة الداخلية و الخارجية للدول لأنها صاحبة المشروعات التجارية و المالية و الصناعية الكبيرة التي تفوق مقدرة الفرد الواحد كما ان الشركات تستقطب رؤوس أموال ضخمة تستثمرها في مشاريع متعددة مما يزيد في رفاهية الدولة.

المحور الاول: أنواع الشركات

أولاً: شركات الأشخاص

وهي الشركات التي تقوم على الإعتبار الشخصي، وتتكون أساساً من عدد قليل من الأشخاص تربطهم صلة معينة كصلة القرابة أو الصداقة، ويثق كل منهم في الآخر وفي

قدرته وكفاءته، وعلى ذلك فإنه متى ما قام ما يهدد الثقة بين الشركات ويهدم الإعتبار الشخصي الذي تقوم عليه هذه الشركات فإن الشركة قد تتعرض للحل، ولذلك يترتب في الأصل على وفاة أحد الشركاء في شركات الأشخاص أو الحجر عليه أو إفلاسه أو انسحابه من الشركة حل الشركة.

وتشمل شركات الأشخاص شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة:

1- شركة التضامن: وهي النموذج الأمثل لشركات الأشخاص حيث يكون كل شريك فيها مسؤولاً مسؤولية تضامنية، وفي جميع أمواله عن ديون الشركة كما يكتسب كل شريك فيها صفة التاجر.

2- شركة التوصية البسيطة: وتتكون من فريقين من الشركاء: شركاء متضامين يخضعون لنفس النظام القانوني الذي يخضع له الشركاء في شركة التضامن، فيكونون مسؤولين مسؤولية تضامنية، وغير محددة عن ديون الشركة ويكتسبون صفة التاجر، وشركاء موصين لا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم ولا يكتسبون صفة التاجر ولا يشاركون في إدارة الشركة.

3- شركة المحاصة: وهي شركة مستترة لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا وجود لها بالنسبة إلى الغير وتقتصر آثارها على الشركاء فقط.

ثانياً: شركات الأموال

يقصد بها مجموع الشركات التي تقوم أساساً على الإعتبار المالي، ولا يكون لشخصية الشريك أي أثر، فالعبرة في هذه الشركات بما يقدمه كل شريك من مال، ولهذا فإن هذه الشركات لا تتأثر بشخص الشريك أي لأمجال للاعتبار الشخصي فيها (كالوفاة ، الإفلاس أو الحجر على الشريك، الاعسار) وشركات الأموال لا تشمل سوى شركات المساهمة وهي الشركات التي يقسم رأس المال فيها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، ويسمى الشركاء في هذه الشركات بالمساهمين، وهم ليسوا تجاراً ولا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود قيمة الأسهم التي يساهمون بها في الشركة. وتعد شركة المساهمة التي تؤسس عادة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبرى تجارية كانت أم صناعية لقدرتها على تجميع الأموال التي تمكنها من تنفيذ هذه المشاريع وتحقيق الغرض الاقتصادي الذي قامت الشركة من أجله. الأموال أهم صورة لشركات الأموال حيث يقسم رأس مالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية وقد يقتصر الاكتتاب في هذه الأسهم على

مؤسسي الشركة، وتعد الشركة في هذه الحالة ذات الاكتتاب المغلق (فوري) وقد يفتح باب الاكتتاب في الأسهم للجمهور، أي تكون الشركة ذات اكتتاب عام أي لعامة الجمهور.

ثالثا: الشركات المختلطة

يقوم هذا النوع من الشركات على الإعتبار المالي والإعتبار الشخصي في نفس الوقت وبالتالي فهي تجمع بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص، ومن ثم تكون لها طبيعة مختلطة كنتيجة لإجماع الاعتبارين الشخصي والمالي فيها، و قد جعل قانون الشركات المقارن لهذا النوع من الشركات المختلطة صورتين وهما:

وتشمل الشركات المختلطة شركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة

أ/ الشركة ذات المسؤولية المحدودة: وتتكون هذه الشركة من عدد من الشركاء لا يزيد عن خمسين شريكاً، وتحدد مسؤوليتهم عن ديون الشركة مسؤولية محدودة بمقدار ما يقدمونه من حصص في رأس مال الشركة.

تعد هذه الشركة مزيج مختلط بين شركات الأشخاص والأموال، لذا يعتبرها البعض من شركات الأشخاص لأنها لا تجمع عددا كبيرا من الشركاء علما أن حصة الشريك فيها لا تقبل التداول بالطرق التجارية إلا وفقاً لإجراءات خاصة وبشروط معينة، وتقترب من شركات الأموال من حيث إدارتها ومن حيث تحديد المسؤولية فيها بالنسبة للشركاء.

ب/ شركة التوصية بالأسهم: ما يميز هذه الشركة هو اقترابها من شركة التوصية البسيطة من حيث الخصائص إذ أنها تضم نوعين من الشركاء، شركاء متضامنون كما هو الحال في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة، فالشركة في نظر هذا النوع هي شركة أشخاص، إذا يكتسبون جميعهم صفة التاجر وتتم مساءلتهم مسؤولية تضامنية عن جميع ديون الشركة، وفي مقابل ذلك يستأثرون بالإدارة، وشركاء موصون لا يترتب على دخولهم في الشركة اكتساب صفة التاجر ولا يسألون عن ديون الشركة إلا في حدود حصصهم وتعتبر الشركة بالنسبة إليهم شركة أموال.

المحور الثاني : أحكام الشركات في الشريعة الجزائرية

أولا: التعريف بعقد الشركة وشروطها

عرفته القانون المدني الجزائري في المادة 416 : " هي عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أزوا أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو

مال أو نقد بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة ، كما يتحملون الخيائر التي قد تنتج عن ذلك " .

أ/-الشروط الموضوعية العامة

1-الرضا: هو تعبير عن الارادة عن طريق الايجاب والقبول الصادر من المتعاقدين و يشترط أن يكون خالي من العيوب كالغلط أو التدليس أو الاكراه.

2-الاهلية: ولا يكفي وجود الرضا لصحة عقد الشركة بل لا بد ان يصدر هذا الرضا عن ذي أهلية فاذا بلغ المتعاقد سن الرشد و هو سليم العقل لم يحجر عليه كان اهلا لإبرام عقد الشركة كاصل عام.

غير أنه في الشركة التجارية تختلف أهلية الشريك باختلاف نوع الشركة فاذا تعلق الامر بشركة يسأل فيها الشريك عن ديون الشركة مسؤولية محدودة يمكن للقاصر ان يكون شريكا اما اذا تعلق الامر بشركة التضامن و التي يسأل فيها الشركاء عن ديون الشركة مسؤولية مطلقة فيحق للقاصر ان يكون شريكا اذا ما أهل له الاتجار بحيث يصبح بسبب هذا التأهل بحكم الراشد اذا تحققت شروط المادة 5 من ق التجاري.

وتختلف الاهلية يختلف حكمه حسب طبيعة الشركات:

شركات الاشخاص :تختلف الاهلية تجعل الشركاء مسؤولون مسؤولية تضامنية ويجوز دخول القاصر الا اذا رشد من 18 الى 19 سنة .

وجواز دخول القاصر لشركات الاموال لقيامها على الاعتبار المالي.

3-المحل والسبب:

المحل : هو النشاط الاقتصادي المالي الذي أسست الشركة من أجله، ويجب أن يكون معيناً أو قابل للتعيين وممكننا ومشروعاً وغير مستحيل .

السبب: هو الدافع من التعاقد بمعنى لماذا نتعاقد و المتمثل في تحقيق الربح من خلال استغلال المشروع واقتسامها بين الشركاء.

ب/الشروط الموضوعية الخاصة (المادة416)

1-تعدد الشركاء

-الحد الأدنى لإبرام عقد الشركة هو شخصين كقاعدة وكل شركة وما اشترط لها المشرع:

شركة المساهمة : الحد الاجنى07

-شركة المسؤولية المحدودة الحد الاقصى 50 شريكا.

-شركة التضامن: لم يحدد لها المشرع لكل حدها الادنى شخصين.

2-نية المشاركة:

هذا العنصر هو وليد الفقه ويعتبر عنصر نفسي لقيام أي شركة تجارية يدب توفر نية تكوينها فهي تقوم على:

1-انشاء شركة بين أشخاص لهم الرغبة في تكوين شخص جديد.

2-اتحاد الشركاء من أجل تحقيق غرض الشركة و تنظيم ادارتها.

3-المساواة بين الشركاء في المراكز القانونية بلا تبعية بينهم.

3-تقديم الحصص: اذا أراد شريك الدخول في شركة تضامن أو شركة ذات مسؤولية محدودة، أو شركة توصية بسيطة في جانبها التضامني يقدم حصة و يقدم سهم في شركة مساهمة.

أنواع الحصص:

هي مبلغ من النقود يلتزم الشريك بتقديمه عند دخوله كشريك في الشركة و اذا كان مستحق الوفاء به في أي أجل محدد عليه أن يلتزم بذلك الاجل و إلا يلزم بتعويض الشركة عن الضرر.

الحصة العينية:

تكون عقار مثل قطعة أرض مبنى، مصنع.

وتكون منقول معنوي مثل براءة الاختراع ، محل تجاري أو دين للشريك لدى الغير.

حصة بالعمل:

العمل يقصد به العمل الفني ، مثل المهندس أو أي عمل قائم على الخبرة، فحصة العمل تقدم في شركات الاشخاص مثل التضامن ، والتوصية البسيطة في شقها التضامني و شركة المحاصة ، لكن يمنع الدخول بها في شركات الاموال خاصة شركة المساهمة ما عدى الشركة ذات المسؤولية المحدودة. وللشريك عند حل الشركة أن يسترجع حصته بالعمل عن طريق توقفه عن القيام بأي عمل للشركة.

4/اقتسام الارباح و الخسائر

الشركة تحقق الربح و تتقاسم الارباح و الخسائر أيضا .

القاعدة العامة ، تحدد أنصبة كل شريك في الارباح في عقد الشركة و اذا لم تحدد فيأخذون نصيبهم بقدر حصصهم المقدمة(المادة 425 ق. مدني).

-وإذا حدد نصيب الشريك في الخسارة فقط ، فيكون هو نصيبه في الربح أيضا.

-أجاز المشرع اعفاء الشريك الذي دخل بعمله فقط ولم يكن يتقاضى أجرا من الخسائر عن طريق وضع له شرط الاسد ليأخذ الارباح فقط عوض جهده المقدم لصالح الشركة(462/ف02 ق.مدني).

ويعد شرط الاسد من الشروط الممنوع وضعها في العقود لأنه يحقق للاعدل بين الشركاء. حيث يؤدي هذا الشرط لبطلان الشركة لفقدانها أحد أركانها. ومن تطبيقاته تحديد قيم أنصبة تافهة أو حصولهم على أنصبة ثابتة.

ج/الشروط الشكلية لقيام الشركة التجارية

1- شرط الكتابة: شرط الكتابة واجب لانعقاد الشركة سواء كانت مدنية أم تجارية وفقا لما نصت عليه المادة 418 من القانون المدني أو يكون العقد باطلا.

أما القانون التجاري ص على وجوب أن تكون الرسمية وتحرر عند الشخص المخول قانونا لذلك ألا وهو الموثق وأي تعديل يمس عقد الشركة يجب أن يكون مكتوبا واستثناء أعفى المشرع شركة المحاصة من الكتابة (795ف2ق. تجاري).

وتتمثل البيانات الواجب توفرها في العقد في:

-شكل الشركة- مدتها التي لا تتجاوز 99 سنة- عنوانها و اسمها و مركزها -موضوعها- رأس مالها.

وتتمثل أهمية الكتابة في:

أهمية هذا النوع من العقود و خطورته، اضافة الى خفض نسبة النزاعات الناتجة عن العقود غير المكتوبة .

2- شرط القيد: تنص المادة 549 ق. تجاري " لا تتمتع الشركات بالشخصية الا من تاريخ قيدها في السجل التجاري"

وتتمثل أهمية القيد في السجل التجاري في:

-اكتساب الشركة للشخصية المعنوية.

يترتب على اكتساب الشركة للشخصية المعنوية ما تضمنته المادة 50 من القانون المدني:

1/ ذمة مالية مستقلة عن ذمم الشركاء المكونين لها و تتكون في البدء من حصص الشركاء تضاف لها اثناء نشاطها الحقوق و الأرباح كما تدخل فيها الديون المترتبة على هذا النشاط و يترتب على مبدأ استقلال ذمة الشركة عن ذمم الشركاء مايلي:

-ملكية الحصص المقدمة على سبيل التملك تنتقل الى الشركة.

-تكون ذمة الشركة مخصصة للوفاء بديونها و يقتصر حق دائن الشركة في التنفيذ على ذمتها دون ذمم الشركاء في الشركات التي تكون مسؤولية الشريك مسؤولية محدودة بينما في شركات التضامن، يحق للدائن توجيه المطالبة للشركاء و ذلك بعد مرور 15 يوما من تاريخ انذار الشركة بعقد غير قضائي حسب ما جاء في المادة 2/551 ق ت

-لا يجوز اجراء المقاصة بين ديون الشركة و ديون الشركاء.

كاصل عام افلاس الشركة لا يؤدي الى افلاس الشركاء كما ان افلاس احد الشركاء لا يؤدي الى افلاس الشركة و هذا نجده في شركات المساهمة و دات المسؤولية المحدودة اما في شركة التضامن و التوصية فاذا افلست ادلى ذلك الى افلاس الشركاء نظرا لمسؤوليتهم التضامنية المطلقة عن ديون الشركة و عندها تتعدد التفليسات تفليسة خاصة بالشركة تضم دائنيها فقط و تفليسة خاصة بكل شريك يتزاحم فيها دائني الشركة مع الدائنين الشخصيين للشركاء

2/أهلية الشركة

للشركة أهلية محدودة بحدود الغرض الذي أنشئت من أجله وفقا لما رسمه لها عقدها التأسيسي و داخل حدود هذا الغرض فيمكنها ان تقوم بجميع التصرفات القانونية و بما ان الشركة تقوم على ممارسة النشاط التجاري فانها تكتسب تبعا لذلك صفة التاجر و تلتزم بالتزامات التاجر

3/اسم و عنوان الشركة

يختلف اسم الشركة باختلاف نوع الشركة ففي شركات الأشخاص حسب المواد 552 ق ت 563 مكرر 2 ق ت 715 ثالثا/3 ق ت يتألف العنوان من أسماء جميع الشركاء او من اسم اقدمهم او اكثر متبوع بكلمة و شركاؤهم

اما شركة المساهمة فيتكون اسمها عادة من الغرض الذي أنشئت من اجله و يكون مسبقا او متبوعا بذكر شكل الشركة و مبلغ راس مالها كما يجوز ادراج اسم شريك واحد او اكثر في تسمية الشركة (593 ق ت)

بالنسبة لشركة ذات مسؤولية محدودة اذا كانت مؤسسة من شخص واحد تسمى ذات الشخص الوحيد يتكون اسمها من الغرض الذي أنشئت من اجله اما اذا تاسست من عدة اشخاص ان يشمل اسم واحد او اكثر من الشركاء على ان تكون التسمية مسبوقة او متبوعة بكلمات شركة ذات مسؤولية محدودة او الاحرف الأولى منها ش م م و بيان راس مالها (564 ق ت)

4/موطن الشركة

لكل شركة موطن خاص بها حدده القانون و هو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارة الشركة و يعتبر هذا المكان بالنسبة لشركات الأشخاص و أيضا شركة ذات مسؤولية محدودة المكان الذي يتولى فيه المدير اعماله اما بالنسبة لشركة المساهمة فهو المكان الذي يجتمع فيه مجلس الادرة و الجمعية العامة

بالنسبة للشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج و لها نشاط في الجزائر يعتبر مركزها في نظر القانون الداخلي في الجزائر و يطبق عليها التشريع الجزائري المادة 50 ق م و المادة 547 ق ت و اذا كان للشركة فروع متعددة في أماكن مختلفة فقد أجاز القضاء اعتبار المكان الذي يوجد فيه كل فرع موطن خاص بالاعمال المتعلقة به

أهمية موطن الشركة تكمن في ان:

شهر افلاس الشركة يطلب امام المحكمة التي يقع في دائرتها مقرها الرئيسي

كل مطالبة او انذار او تبليغ الى الشركة يكون في مركزها

الدعوى المقدمة ضد الشركة تختص بها المحكمة التي يقع في دائرتها هذا الموطن.

5/جنسية الشركة

يجب ان تتمتع الشركة بجنسية حتى يمكن انتسابها لدولة معينة و اذا فقدت هذه الجنسية وجب حلها و تصفيتها و تقسيم أموالها و جنسية الشركة كشخص معنوي حسب التشريع الجزائري تتحدد بموطنها أي بالدولة التي تتخذ فيها الشركة مركز ادارتها الرئيسي الفعلي

و هذا كاصل عام (547 ق ت) و استثناءا تبني معيار مركز الاستغلال او النشاط المادي و عليه الشركات الأجنبية تخضع للقانون الجزائري اذا باشرت نشاط في القطر الجزائري حتى و ان كان مركز إدارة الشركة الرئيسي الفعلي خارج القطر الجزائري

-أي تعامل أو تصرف قانوني باسم الشركة ولحسابها قبل القيد يعتبر فيه الشركاء متضامنين الا اذا قبلت الشركة أخذ تلك التصرفات القانونية على عاتقها عملا بنص المادة 549 ق. تجاري.

-في حال عدم قيام الشركة بالإجراءات القانونية اللازمة يجوز للغير أن يتمسك في مواجهتها بالشخصية المعنوية باعتبارها شركة فعلية 2/418 مدني.

3- شرط الشهر: عملا بنص المادة 548 ق. تجاري

يجب أن تودع العقود التأسيسية للشركات لدى المركز الوطني للسجل التجاري (ايداع ونشر). وكذلك الحال بالنسبة لاي تعديل لعقد الشركة فيودع لدى المركز.

-يجب نشر ملخص العقد التأسيسي للشركة في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و في جريدة يومية يتم اختيارها من طرف ممثل الشركة.

وتتمثل الغاية من الشهر العقود التأسيسية هو اعلام الغير بميلاد الشركة واتخاذها لنوع من الانواع الستة من الشركات التجارية قبل التعامل معها مع اعلام الغير بكل التعديلات الواردة على عقد الشركة من لال نشرها أيضا.

ثانيا /الجزاء المترتب عن تخلف شروط عقد الشركة

قد يكون الجزاء المترتب عن تخلف شروط عقد الشركة اما البطلان المطلق أو النسبي أو بطلان من نوع خاص.

أ/تخلف الشروط الموضوعية العامة

-اذا كانت ارادة أحد الشركاء معيبة بعيب من عيوب الرضا مثل: التدليس الغلط، الاكراه أو كان الشريك ناقص الاهلية وقت انعقاد الشركة، فالعقد يكون باطلا بطلان نسبي لمصلحة الشريك الذي أعيبت ارادته ولا يجوز للغير من الشركاء التمسك به 99-100 ق.مدني.

1-شركات الاموال: الحكم بالبطلان لا يترتب بطلان العقد كله الا اذا شاب العيب كافة الشركاء المؤسسين.

2-شركات الاشخاص: العيب من الاسباب المؤدية لانقضائها بالنسبة للشركاء (اعتبار شخصي)، و أثره يسري على الشريك الذي تقرر مصلحته.

في حال عدم مشروعية المحل و السبب وانعدام الرضا

-اذا انعدم الرضا بين المتعاقدين أو كان محلها أو سببها غير مشروع كان العقد باطلا بطلانا مطلقو يجوز التمسك به.

في حال تخلف ركن تقديم الحصص

-يعتبر عقد الشركة في حال تخلف ركن تقديم الحصص باطلا بطلانا مطلقا ، لان الحصص هي الضمان العام للمتعاملين مع الشركة.

تخلف ركن اقتسام الارباح والخسائر

يكون العقد في هذه الحالة باطلا بطلانا مطلقا عملا بنص المادة 426/ف1 ق. مدني

ويعد عقد الشركة باطلا اذا تضمن شرط الاسد وهي قاعدة عامة على جميع أنواع الشركات ما لم يكن هناك نص خاص.

وجود شرط الاسد في شركة المساهمة أو ش ذات المسؤولية المحدودة:

بطلان الشرط وبقاء العقد قائما 733 تجاري.

تخلف شرط نية المشاركة

بطلان مطلق ويقدره القاضي.

ب/تخلف الشروط الشكلية

اذا تخلفت الشروط الشكلية المتمثلة في الكتابة الرسمية، القيد ، الشهر يترتب عليه البطلان ولا يسمى هذا البطلان بالبطلان النسبي ولا بالبطلان المطلق وانما هو مزيج بينهما ويسمى بطلان خاص(المواد 545-548-549 ق. تجاري)

545 : اثبات عقد الشركة بعقد رسمي والا كانت باطلة"

548:الايدياع والنشر للعقد والا كانت باطلة"

549:الشخصية المعنوية يقترن وجودها بوجود القيد".

الفرق بين البطلان من نوع خاص والبطلان المطلق:

-لا يجوز للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها، الا اذا طالب به صاحب المصلحة و تمسك به.

-لا يستطيع الشركاء الاحتجاج به في مواجهة الغير والغير يستطيع الاحتجاج به.
-يجوز تصحيحه بإتمام إجراءات القيد والشهر.

جواز تصحيح البطلان و آثاره(نظرية الشركة الفعلية418/ق.مدني)

- تصحيح البطلان 735ق.تجاري

اذا كان عقد الشركة غير مكتوبي أو غير مشهر فانه يجب تصحيحه بالكتابة الرسمية والقيام بإجراءات الشهر.

-في حال عدم اكتمال الشركة للنصاب القانوني للشركاء فهنا يتم اضافة شركاء جدد لحد توفر العدد المطلوب.

-فتمنح المحكمة أجل للتصحيح بناء على طلب من له مصلحة أو من تلقاء نفسها.
-في حال اذا شاب أحد الشركاء عيب أو نقص أهلية، عن طريق انذار الشركة أو الشريك الذي أصيب يعيب ، وإلا له الحق في رفع دعوى البطلان خلال 6 أشهر من تاريخ الانذار .وعند رفع الدعوى يصحح بطلان الشركة عن طريق شراء حقوق الشريك الذي أصابه عيب.

- تنقضي دعوى بطلان الشركة بالتقادم 03 سنوات من يوم العلم بسبب البطلان (740 تحاري وللمتضرر التعويض).

ثالثا/ آثار البطلان – (الشركة الفعلية)

لتحديد الاثار لابد من التمييز بين حالتين:

1-الحالة الاولى:

أن لا تمارس الشركة في هذه الحالة أي نشاط فيبطل عقد الشركة بأثر رجعي ويعتبر كأنه لم يكن موجودا. ويسترجع كل شريك ما قدمه من حصص.

2-الحالة الثانية:

تكون الشركة في هذه الحالة قد أبرمت عقودا وقامت بتصرفات ويصدر بعدها الحكم بالبطلان فالبطلان هنا لا يكون بأثر رجعي. حماية للغير حسن النية الذي تعامل مع

الشركة، وهنا ابتدع الفقه نظرية الشركة الفعلية التي تباشر نشاطات قبل الحكم ببطولانها.

أي أن الشركة مانت موجودة من الناحية الفعلية وليس القانونية وما قامت به من أعمال منذ انشائها الى حين الحكم ببطولانها صحيحة.

3- شروط تطبيق هذه النظرية:

- 1- ضرورة ممارسة الشركة لنشاط فعلي.
- 2- تطبق هذه النظرية في حالة البطلان النسبي والخاص. (تخلف الشكلية أو عيب الرضا).

-اثارها في مواجهة الشركة:

تحتفظ الشركة التي حكم ببطولانها بشخصيتها المعنوية بين فترتي انشائها الى غاية الحكم ببطولانها.

-تعتبر جميع تصرفاتها آنذاك صحيحة والتزاماتها قائمة في مواجهة الغير مثل دفع الضرائب، و يجوز شهر افلاسها اذا توقفت عن سداد ديونها.

-اثارها في ما بين الشركاء

تقسيم الارباح والخسائر في حالة الحكم ببطولانها وتصفية الشركة حسب ما هو مدون في العقد التأسيسي المادة 425 مدني.

-اثارها في علاقة الشركة مع الغير

-جميع التصرفات التي قامت بها الشركة صحيحة الى غاية الحكم ببطولانها ويحق لدائني الشركة التمسك بها ويكون لهم حق التنفيذ على أموال الشركة وشهر افلاسها و اقتسام أموالها لاستفاء الديون.

المحور الثالث :انقضاء الشركة

تنقضي الشركة لعدة أسباب منها العامة و التي تطبق على جميع أنواع الشركات و منها الخاصة بنوع معين من الشركات.

أولا الأسباب العامة لانقضاء الشركة

1/انتهاء الاجل المحدد للشركة او الغرض الذي أنشئت من اجله فاذا انقضت المدة التي حددها الشركاء و التي لا يمكن ان تتجاوز 99 سنة (546 ق ت) فان الشركة تنقضي بقوة القانون و يجوز للشركاء قبل انتهاء هذا الاجل الاتفاق على امتداده و يشترط لذلك اجماع جميع الشركاء مالم ينص عقد الشركة على اغلبية معينة كما يستطيع الشركاء الاتفاق على امتداد مدة الشركة و هذا بعد انتهاء المدة المحددة لها و يعد ذلك من قبيل انشاء جديد للشركة و يمتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها.

و نفس الحكم بالنسبة لانتهاء الغرض الذي أنشئت الشركة من اجله فاذا انتهت مهمتها تنقضي الشركة بقوة القانون رغم عدم انقضاء اجلها المحدد

2/هلاك مال الشركة تنقضي الشركة بقوة القانون اذا هلك جميع مالها اوجزاء كبير منه بحيث لا تبقى جدوى في استمرارها اما اذا كان الهلاك جزئي يرجع الامر الى أهمية الجزء المتبقي و مدى قدرته على الاستمرار في النشاط و يرجع الحكم في انقضاء الشركة او بقائها الى تقدير المحاكم المختصة.

و الهلاك قد يكون ماديا كتهدم المصنع ا معنوي كسحب امتياز حكومي ممنوح للشركة.

3/اتفاق الشركاء على انهاء الشركة اذ يمكن للشركاء الاتفاق بينهم على حل الشركة قبل حلول اجلها لكن بشرط ان يتم باجماع جميع الشركاء 2/440 ق م كما يشترط القضاء ان تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها فلا يعتد بهذا الحل اذا كانت في حالة توقف عن دفع ديونها.

4/اندماج الشركة هناك نوعان من الاندماج اندماج عن طريق الضم تندمج شركة في شركة أخرى فتنقضي الشركة المندمجة و تفقد شخصيتها المعنوية و تحل محلها الشركة الدامجة و اندماج عن طريق المزج تندمج شركتان او اكثر لتنشأ شركة جديدة و تكتسب شخصية معنوية جديدة تختلف عن الشركات المنحلة و يرجع قرار اندماج الشركة الى إرادة جميع الشركاء ما عدا اذا نص العقد التاسيسي على اغلبية معينة

5/افلاس الشركة و هو سبب يؤدي الى انقضاء جميع أنواع الشركات عندما تصبح غير قادرة عن الوفاء بالتزاماتها و بالتالي انقضائها بقوة القانون (215 ق ت)

ثانيا : الأسباب الخاصة لانقضاء الشركة

يقصد بها تلك الأسباب الخاصة بنوع معين من الشركات و التي تقوم أساسا في تكوينها على الاعتبار الشخصي.

1/موت أحد الشركاء او الحجر عليه او اعساره او افلاسه و نصت على هذه الحالة المادة 439 ق م اذ تنتهي الشركة بموت احد الشركاء او الحجر عليه او افلاسه او اعساره و هي شروط لا تطبق الا على شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك غير انه يجوز للشركاء الاتفاق على استمرار الشركة في حالة موت الشريك مع ورثته و لو كانوا قسرا كما يجوز لهم الاتفاق على استمرار الشركة بين الشركاء الباقين.

و نفس الحكم بالنسبة للحجر على احد الشركاء اذا فقد اهليته او اعسار الشريك او افلاسه

2/انسحاب احد الشركاء من الشركة غير محددة المدة اذ نصت المادة 1/440 ق م على الانسحاب من الشركات غير محددة المدة تقريبا للمبدا العام لا يجوز اجبار الشريك على البقاء في الشركة الى الابد غير انه يشترط ليكون الانسحاب صحيحا منتجا لاثره توافر شرطين

- ان يعلن الشريك عن رغبته في الانسحاب لباقي الشركاء

- ان تكون الرغبة صادرة عن حسن نية

3/انسحاب احد الشركاء من الشركة المحددة المدة طبقا للمادة 2/442 ق م يجوز لكل شريك اذا كانت الشركة محددة المدة ان يطلب من السلطة القضائية إخراجاه من الشركة متى استند الى أسباب معقولة و اذا استجابت المحكمة لطلبه فان ذلك يقتضي حل الشركة مالم يتفق باقي الشركاء على استمرارها فيما بينهم.

و مهما كان سبب انقضاء الشركات التجارية فانه يتعين نشر انحلالها حسب نفس شروط و اجال العقد التاسيسي ذاته 550 ق ت و لا ينتج

حل الشركة اثاره على الغير الا ابتداءا من اليوم الذي ينشر فيه في السجل التجاري 3/766 ق التجاري.

ثالثا : اثار انقضاء الشركة

يترتب على انقضاء الشركة لاي سبب من الأسباب السابقة الذكر توقف نشاطها و دخولها مرحلة التصفية قصد تقسيم موجوداتها بين الشركاء بعد دفع ديونها قبل الغير

1/التصفية

هي انتهاء جميع العمليات المتبقية للشركة مهما كان نوعها و هذا قصد استيفاء حقوقها و كذلك دفع ديونها قبل الغير و توزيع الصافي من أموال الشركة بين الشركاء عن طريق القسمة و تتميز مرحلة التصفية بما يلي

احتفاظ الشركة بالشخصية المعنوية بالقدر اللازم للتصفية و الحكمة من ذلك حتى لا تصبح أموالها بمجرد انقضائها مملوكة للشركاء على الشيوع

يمثل الشركة المصفي بدلا من المديرين الذين تنتهي سلطاتهم عند حل الشركة 444 ق م و اذا توقفت الشركة في فترة التصفية عن دفع ديونها جاز شهر افلاسها و يحل الوكيل المتصرف القضائي محل المصفي.

- تعيين المصفي

يختلف تعيين المصفي في الشركات التجارية حسب نوع الشركة وفقا للمادة 782 ق ت باجماع الشركاء في شركات التضامن

-بالأغلبية لراس مال الشركة في شركة ذات مسؤولية محدودة

-بشروط النصاب القانوني فيما يخص الجمعيات العامة في شركات المساهمة

و اذا لم يتم تعيينه لا في العقد التأسيسي و لم ينظمه الشركاء في اتفاق لاحق يتم تعيينه بامر من رئيس المحكمة المختصة حسب المادة 783 ق ت بناء على طلب احد الشركاء و يجب نشر امر تعيين المصفي او المصفين مهما كان شكله في اجل شهر في جريد مختصة بالاعلانات القانونية للولاية التي يوجد بها مقر الشركة 767 ق تجاري

قفل التصفية

متى تحدد الصافي من أموال الشركة بعد استيفاء حقوقها و الوفاء بديونها تقفل التصفية و تنتهي مهمة المصفي و تنعدم الشركة كشخص معنوي نهائيا و تقضي المادة 775 ق ت بضرورة نشر اعلان اقفال التصفية بعد التوقيع عليه من طرف المصفي و بطلب منه في النشرة الرسمية للاعلانات القانونية او في جريدة معتمدة بتلقي الإعلانات القانونية

2/قسمة أموال الشركة

بعد انتهاء عملية التصفية و تحول موجودات الشركة الى نقود و يجب اجراء القسمة و يقوم بها المصفي باعتبارها عملا نهائيا لمهمته غير ان الشركاء غالبا ما يفضلون القيام بعمليات القسمة بأنفسهم الا اذا وقع خلاف بينهم جاز لكل من يهمله الامر سواء اكان احد الشركاء او دائنيه ان يلجا الى القضاء للمطالبة بالقسمة و تكون القسمة بالكيفية التي اختارها الشركاء فان لم يوجد اتفاق نرجع الى احكام القانون المدني 447 ق م 448 ق م 425 ق م كما نصت المادة 793 ق ت على ذلك تتم قسمة المال الصافي المتبقي بنفس نسبة مساهمتهم في راس مال الشركة و قسمة أموال الشركة تتم على النحو التالي:

1/ يحصل كل شريك على مبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها للشركة عند تاسيسها اذا كانت نقدية استرد المبلغ الذي دفعه واذا كانت عينية حصل على قيمتها التي قومت بها في العقد التاسيسي والا مايعادل قيمتها وقت تسليمها للشركة الشريك بعمل لا يسترد شيئا من راس مال الشركة ويسترد حصته بالتححرر من العمل لصالح الشركة

من اقتصرت حصته على ما قدمه من حصص عينية على سبيل الانتفاع فيكون له استرجاعها مادامت موجودة بذاتها لانه لم يفقد ملكيتها

2/ اذا بقي بعد استرداد قيمة الحصص شيء من المال و يجب قسمته بين الشركاء حسب ما تضمنه العقد التاسيسي فاذا سكت بنسبة مساهمتهم في راس مال الشركة 793 ق ت أي انه يقسم بنسبة نصيب كل منهم في الأرباح 425 ق م.

3/ اذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء وزعت الخسارة بينهم بحسب النسب المتفق عليها و الا كان ذلك بحسب النسب المقررة في توزيع الخسارة حسب المادة 425 ق م.

المادة 3/794 ق ت تقضي بنشر قرار التوزيع في جريدة الإعلانات القانونية التي تم فيها نشر امر تعيين المصفي كما يبلغ قرار التوزيع الى الشركاء على انفراد